الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-12

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

TAUX DE PARTICIPATION

Les politologues tablent sur 40%

Aquel taux s'établira la participation aux élections législatives ? Ce taux sera-t-il à la hauteur des attentes? Les spécialistes de «la chose politique» ne cachent pas leur optimisme pour diverses raisons. Mouloud Bennacef, juriste, ancien coordinateur de la wilaya d'Alger auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections et expert, rappelle d'abord les conditions spécifiques qui entourent le scrutin. «Il se déroule dans le sillage de la promulgation d'une nouvelle Constitution qui a renforcé les libertés et d'une nouvelle loi organique sur les élections qui offre des garanties et beaucoup de motivations à ceux qui veulent se présenter.» De ce fait, il estime que les facteurs de nature à augmenter le nombre de votants et, par ricochet, le taux de participation sont réunis. «80% de la population sont de jeunes candidats qui donneront leurs voix à ceux qui les représentent. Cela est de nature à augmenter le seuil de la participation», explique le juriste prévoyant un taux qui dépassera les 40%. Il affirme que, sur les listes électorales, figurent aussi des jeunes, des femmes et des universitaires. C'est un «saut qualitatif» qui peut hisser plus haut le taux de participation. «La majorité des jeunes ont adopté le processus électoral», estime-t-il.

Le politologue Idriss Attia met, lui aussi, en avant l'importance du rendez-vous électoral pour l'amorce du changement. Selon lui, un consensus «presque parfait», établi entre les partis et les différentes composantes de la société, révèle que les élections restent le seul moyen de concrétiser tout changement souhaité. «Cette opération électorale s'inscrit dans le cadre d'un agenda de réformes», ajoute-t-il, rappelant que l'ancienne APN souffrait d'un manque de légitimité et le hirak avait revendiqué haut et fort son départ. «Ce scrutin intervient pour satisfaire les demandes de la rue et son enjeu réside dans la participation populaire que je prévois très acceptable, compte tenu du nouveau mode de scrutin fraîchement adopté», poursuit-il. «Le passage de la liste fermée à la liste ouverte a consolidé les chances de beaucoup de candidats car le vote n'est pas lié à la tête de liste», argumente-t-il.

Par ailleurs, Attia tient à préciser que la loi organique des élections ne définit pas un taux précis de participation pour qu'un scrutin soit validé et crédible. «Comme dans la majorité des pays», note-t-il. S'agissant de l'Algérie, il relève que les citoyens boudent l'urne mais ne la boycottent pas. «Beaucoup ne refusent pas le principe mais ne s'y intéressent pas. Autrement dit, ils n'ont rien contre le processus électoral mais n'y croient plus pour plusieurs considérations», précise-t-il. Attia préfère, dans ce cas, parler d'une rupture qui sera rattrapée au fil du temps. Déjà, il prévoit un taux de participation de plus de 40%.

Karima Alloun

الشعب

طبع 1,2 مليار ورقة تصويت

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الخميس، أن هيئته تحرص على أن توفر كافة الشروط للسماح للمواطنين بأداء واجبهم الانتخابي في مناخ تسوده الطمأنينة يوم الاقتراع، مشيرا إلى طبع 1,2 مليار ورقة تصويت.

في تصريح له على أثير الإذاعة الوطنية، قال شرفي إنه «من الضروري أن ينتخب الجزائريون حيثما وجدوا. نعم كان تحديا حقيقيا ولكن أدينا عملنا على أحسن وجه»، مبرزا أنه «تم طبع 1,2 مليار ورقة تصويت» تحسبا للموعد الانتخابي.

وأوضح أنه «تم إرسال كل أوراق التصويت إلى مكاتب الاقتراع»، وأنه تم تسخير 600.000 مؤطر للحرص على حسن سير العملية الانتخابية.

واستطرد بالقول، «ينبغي أن يستجيب المؤطرون لشروط معنوية وتقنية وقانونية خاصة، وهذا يعني أن عملية اختيار هذه العوامل والتحقيق فيها كان أمرا في غاية الصعوبة».

واستفاد 10.000 مؤطر من تكوين عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد وسيضطلعون بتكوين المؤطرين الآخرين، بحسب السيد شرفي، مؤكدا أن السلطة قد أثبتت خلال عملية معالجة ملفات المترشحين، أنها «قادرة على إفشال كل إغراء بخصوص نظام الحصص ومحاربة المال الفاسد، كما ينص على ذلك القانون المتضمن أحكاما واضحة تجرم التواصل مع أوساط المال الفاسد»، مضيفا أن ذات القانون «ينص على عقوبات، مع أن منطق الدولة لا يحبذ منطق الردع».

كما اعتبر ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية الذي وقع عليه ممثلو الأحزاب السياسية والقوائم الحرة عند انطلاق الحملة الانتخابية قد أتى ثماره، مبرزا «التطور الذي عرفه الخطاب السياسي، والذي ترجمه الاحترام القائم بين المترشحين، إذ لم تسجل السلطة التي تابعت الخطابات السياسية أي تجاوز».

«لقد لاحظنا تطورا جد إيجابي في هذا المنحى وذلك بالتحول من منطق التقاوض إلى منطق الحوار، وهو ما يفتح آفاقا للوصول إلى اتفاق وطني حول مشروع المجتمع الذي ينبغي أن يلمّ شمل الجزائريين باختلاف أيديولوجيتهم وتوجهاتهم الدينية وأصولهم العرقية»، بحسب رئيس السلطة.

وإذ شدد على ضرورة توفر كل الشروط المادية لتمكين المواطنين من الإدلاء بصوتهم يوم الاقتراع، طمأن السيد شرفي على وجود تنسيق بين سلطته والمصالح المختصة بخصوص تأمين العملية الانتخابية.

نسبة مشاركة أهم

اعتبر شرفي أن نسبة المشاركة في اقتراع 12 جوان ستكون «أهم مقارنة بتلك المسجلة خلال الاستفتاء» حول مراجعة الدستور، معربا عن تفاؤله بالنظر «للإقبال الذي لوحظ على الترشحات» للتشريعيات المسبقة.

وعن سؤال حول أجل إعلان هيئته عن نتائج الاقتراع، أوضح السيد شرفي أنه «قد يكون هناك تصريح بشأن المشهد السياسي في غضون أربعة إلى خمسة أيام».

وبحسب ذات المسؤول، فإن نظام عد الأصوات يعد أكثر تعقيدا في إطار النمط الانتخابي الجديد المتضمن في القانون الجديد للانتخابات.

وأشار قائلا، «لا يمكن القيام بذلك في ظرف 24 ساعة، إذ لن نتمكن من الحصول على النتائج في اليوم الموالي أو الذي بعده».

في ذات السياق، أكد المسؤول الأول عن تنظيم الانتخابات أن أفضل ضمان لشفافية الاقتراع تبقى الرقابة التي يمارسها المجتمع والأحزاب السياسية والأحرار الذين سيحضر ممثلوهم في كافة مكاتب الاقتراع.

بل أكثر من ذلك، تعد هذه المرة الأولى التي سيحضر فيها ممثلو أحزاب سياسية وقوائم أحرار ضمن اللجان الولائية لحضور عملية المراقبة الأخيرة التي ستسمح بإعداد قائمة أعضاء البرلمان، موضحا أن هؤلاء الممثلين «سيتلقون بالإضافة إلى نسخ محاضر الفرز على مستوى مكاتب الاقتراع نسخا عن محاضر الفرز على مستوى اللجان البلدية والولائية».

وأعرب شرفي من جهة أخرى، عن ارتياحه للحضور الكبير للشباب والنساء ضمن قوائم المترشحين.

في ذات الصدد، أشار إلى أن المترشحين للتشريعيات المُسبقة الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة تمثل نسبة 65٪، مضيفا أن هيئته أعدت 309 قائمة مترشحوها 100٪ جامعيون وأخرى متكونة بنسبة 100٪ من النساء.

افتتاحية

انتخبوا..

أيها الناخبون، أيتها الناخبات، هذا يومكم لممارسة سلطتكم الانتخابية، فلا تضيعوا فرصة منح حراككم المبارك ، سلطة تشريعية تتولى السهر على استكمال بناء صرح الجزائر الجديدة ، بمنظومة قانونية تجسد دولة الحق و القانون ، التي حلم بها شهداء ثورة نوفمبر المباركة . فإذا أردتم لأركان هذه الدولة أن تتدعم ، ببرلمان قوي بالشرعية الشعبية الانتخابية ، فانتخبوا ،و احسنوا الاختيار..

لقد جاء هذا الاقتراع في إطار استكمال المسار الانتخابي، المدعم شعبيا، لتجاوز الأزمة السياسية ، التي تمخض عنها ، استبدال النظام الرئاسي المطلق ، بالنظام شبه الرئاسي الذي، كرسه رئيس جديد منتخب و دستور معدل ، و قانون عضوي لنظام انتخابي، منح للفعل الانتخابي استقلالية تامة، بجعله تحت إشراف السلطة المستقلة للانتخابات، التي تمت دسترتها و إدماجها ضمن القانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات لتتولى "السهر على شفافية و مصداقية الانتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية و الاستفتاء بدءا باستدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع". لتشكل بذلك آلية جديدة لتكريس شفافية العملية الانتخابية و حيادية الإدارة بحكم الصلاحيات القانونية الواسعة الممنوحة لها، وهي المهام التي أدتها هذه الهيئة إلى حد الآن بكل الحيادية المطلوبة ، لضمان شفافية مسار العملية الانتخابية ، وتهيئة أنسب الظروف لتمكينكم أيها الناخبون، من أداء واجبكم الانتخابي ؛ فانتخبوا..

فهذه الهيئة الدستورية أشرفت على جميع مراحل العملية الانتخابية بما فيها عملية الترشيحات، التي شملت 54 حزبا أعلن مشاركته في الاستحقاق منها 28 حزبا اجتاز غربال شروط الترشح ، فضلا عن 1208 قائمة للمستقلين،بمجموع 22594 مترشحا للحملة الانتخابية، وكذا مرحلة الحملة الانتخابية ، التي عرفت تنظيم أكثر من 6000 نشاط دعائي موزع ما بين الأحزاب والمستقلين، وهو ما يمنح الناخبين مجالا واسعا، لاختيار برلمانيي العهدة الانتخابية التاسعة، فانتخبوا..

كما أن الدولة رصدت ضمن ميزانيتها، اعتمادات مالية معتبرة، لتضمن حق أداء الناخبين لواجبهم الانتخابي ، فليحرصوا على أدائه، بالشكل الذي من شأنه إسكات الكثير ممن تعودوا تبرير هزائمهم السياسية بالتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية والحديث عن التزوير والتجاوزات ، فانتخبوا..

و يأتي هذا الاقتراع أيضا ،في سياق حوار خص به رئيس الجمهورية ،الصحافة الفرنسية والعربية ضمنه استعراضا شاملا وصريحا لوضعية البلاد والتحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا . وهي وضعية، الشعب أدرى بشعابها ، و بالإجراءات المتخذة للتكفل بانعكاساتها السلبية ، و الإمكانيات المالية الهامة الموظفة لتلبية الاحتياجات الأساسية ، إذ استمرت جميع مؤسسات الدولة و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و التربوية و غيرها، في أداء مهامها و وظائفها بشكل عادي تقريبا في ظروف استثنائية فرضتها الأزمة الصحية. كما ظلت أبواب الحوار مع جميع فعاليات المجتمع ، مفتوحة على مصراعيها لمناقشة كل القضايا المتعلقة بحاضر ومستقبل البلاد والعباد ، وبالتالي لا يوجد ما يبرر الاستمرار في العزوف عن أداء الواجب الانتخابي ، فانتخبوا ..

ولا ينبغي أن يغيب عن أذهان الهيئة الناخبة ، أن أي موقف سلبي حيال العملية الانتخابية ، سيستغل من جهات لا تريد الخير للبلاد ، ويوظف بشكل مغرض ،بممارسة ضغوط سياسية وإعلامية على سلطات البلاد و على استقلالية قرارها السيد ، وكل ذلك يمكن تفاديه بالمشاركة القوية في الانتخابات التشريعية ، لانتخاب برلمان قوي ، يدعم قرارات بقية السلطات. ومن أجل ذلك،انتخبوا وأحسنوا الاختيار..

لقد كشفت الاستحقاقات الانتخابية السابقة ،أن العائق البارز التي شابها ، يكمن في سلبية الناخبين وعزوفهم عن أداء واجبهم الانتخابي ، وهي الثغرة التي يتسلل عبرها دائما المتربصون بالجزائر شرا ، للتشكيك في شرعية المؤسسات الدستورية المنتخبة، مثلما هو شأن اللوبيات الثلاثة التي أشار إليها رئيس الجمهورية في حواره الأخير مع الفضائية القطرية ، وهي لوبيات لا تكف عن المناورات للإساءة للجزائر ولقراراتها السيدة ، بمعية بعض البرلمانيين في أوروبا ووسائل الإعلام الناطقة باسمهم ، ولذا فالرد على هذه اللوبيات و من وراءها ، يتم عبر مشاركة تاريخية في اقتراع اليوم، فانتخبوا ، فبقدر قوة انتخابكم، ستكون قوة الصفعة التي ستوجهونها لكل من يستحق الصفع من اللوبيات المناوئة للجزائر الجديدة ، وسياسيتها الرشيدة ، فانتخبوا..

هناك من اعتبر كل أنظمة الحكم سيئة، وأن أقلها سوءا هو النظام الديمقراطي، وميزة النظام الديمقراطي الأساسية ، أن طريقه محفوفة بصناديق الاقتراع ، فإذا أردتم تكريس النظام الديمقراطي في البلاد ، فإن صناديق الاقتراع في انتظاركم اليوم وغدا وبعد غد، فانتخبوا.. فالنظام الديمقراطي يتغذى ويتقوى بمدى مشاركة الناخبين في استحقاقاته المنتظمة، إذ بعد التشريعيات، يفتح سجل المحليات، فانتخبوا اليوم و غدا، فالانتخاب واجب وحق..

الجمهورية

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

رئيس السلطة المستقلة للانتخابات:

أفشلنا كل إغراء يخصّ "الكوطة" و"الشكارة"

■ توفير كل الشروط للسماح للمواطنين بأداء واجبهم ■ كان التحدي حقيقيا..لكن أدينا عملنا على أحسن وجه
■ 600 الف مؤطر..وطبع 2 ر1 مليار ورقة تصويت ■ الإعلان عن النتائج الرسمية في غضون أربعة إلى خمسة أيام

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أول أمس الخميس، أن هيئته تحرص على أن توفر كافة الشروط للسماح للمواطنين بأداء واجبهم الانتخابي في مناخ تسوده الطمأنينة يوم الاقتراع، مشيرا إلى طبع 1,2 مليار ورقة تصويت.

ع.ع

وفي تصريح له على أثير الإذاعة الوطنية، قال السيد شرفي أنه "من الضروري أن ينتخب الجزائريون حيثما وجدوا، نعم لقد كان التحدي حقيقيا ولكن أدينا عملنا على أحسن وجه"، مبرزا أنه "تم طبع 1,2 مليار ورقة تصويت" تحسبا للموعد الانتخابي.

وأوضح شرفي أنه "تم إرسال كل أوراق التصويت إلى مكاتب الاقتراع"، وأنه تم تسخير 600.000 مؤطر للحرص على حسن سير العملية الانتخابية، مضيفا "ينبغي أن يستجيب المؤطرون لشروط معنوية وتقنية وقانونية خاصة، وهذا يعني أن عملية اختيار هذه العوامل والتحقيق فيها كان أمرا في غاية الصعوبة".

10 آلاف مؤطر استفادوا من التكوين

وقد استفاد 10.000 مؤطر من تكوين عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد وسيضطلعون بتكوين المؤطرين الآخرين، حسب السيد شرفي، مؤكدا أن السلطة قد أثبتت خلال عملية معالجة ملفات المترشحين، أنها "قادرة على إفشال كل إغراء بخصوص نظام الحصص ومحاربة المال الفاسد كما ينص على ذلك القانون المتضمن أحكاما واضحة تجرم التواصل مع أوساط المال الفاسد"، مضيفا أن ذات القانون "ينص على عقوبات مع أن منطق الدولة لا يحبذ منطق الردع".

كما اعتبر المتحدث أن ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية الذي وقع عليه ممثلو الأحزاب السياسية والقوائم الحرة عند انطلاق الحملة الانتخابية قد أتى ثماره، مبرزا "التطوّر الذي عرفه الخطاب السياسي، والذي ترجمه الاحترام القائم بين المترشحين، إذ لم تسجل السلطة التي تابعت الخطابات السياسية أي تجاوز".

«لقد لاحظنا تطوّرا جد إيجابي في هذا المنحى وذلك بالتحوّل من منطق التفاوض إلى منطق الحوار، وهو ما يفتح آفاقا للوصول إلى اتفاق وطني حول مشروع المجتمع الذي ينبغي أن يلم شمل الجزائريين باختلاف أيديولوجيتهم وتوجهاتهم الدينية وأصولهم العرقية".

وإذ شدّد على ضرورة توفر كل الشروط المادية لتمكين المواطنين من الإدلاء بصوتهم يوم الاقتراع، طمأن السيد شرفي على وجود تنسيق بين سلطته والمصالح المختصة بخصوص تأمين العملية الانتخابية.

نسبة مشاركة أهم

واعتبر السيد شرفي أن نسبة المشاركة في اقتراع 12 يونيو ستكون "أهم مقارنة بتلك المسجلة خلال الاستفتاء" حول مراجعة الدستور، معربا عن تفاؤله بالنظر للإقبال الذي لوحظ على الترشحات" للتشريعيات المسبقة.

وعن سؤال حول أجل إعلان هيئته عن نتائج الاقتراع، أوضح السيد شرفي أنه "قد يكون هناك تصريح بشأن المشهد السياسي في غضون أربعة إلى خمسة أيام"، مضيفا بأن نظام عدّ الأصوات يعد أكثر تعقيدا في إطار النمط الانتخابي الجديد المتضمن في القانون الجديد للانتخابات.

وأشار شرفي قائلا "لا يمكن القيام بذلك في ظرف 24 ساعة إذ لن نتمكن من الحصول على النتائج في اليوم الموالي أو الذي بعده"، مؤكدا بشأن تنظيم الانتخابات أن أفضل ضمان لشفافية اقتراع 12 يونيو تبقى الرقابة التي يمارسها المجتمع والأحزاب السياسية والأحرار الذين سيحضر ممثلوهم في كافة مكاتب الاقتراع.

بل أكثر من ذلك، تعد هذه المرة الأولى التي سيحضر فيها ممثلو أحزاب سياسية قوائم أحرار ضمن اللجان الولائية لحضور عملية المراقبة الأخيرة التي ستسمح بإعداد قائمة أعضاء البرلمان، موضحا أن هؤلاء الممثلين "سيتلقون بالإضافة إلى نسخ محاضر الفرز على مستوى مكاتب الاقتراع نسخا عن محاضر الفرز على مستوى اللجان البلدية والولائية".

وأعرب السيد شرفي من جهة أخرى عن ارتياحه للحضور الكبير للشباب والنساء ضمن قوائم المترشحين، مشيرا إلى أن المترشحين للتشريعيات المُسبقة الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة تمثل نسبة 65٪، مضيفا أن هيئته أعدت 309 قائمة مترشحوها 100٪ جامعيون وأخرى متكونة بنسبة 100٪ من النساء.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

الرئيس تبون يزور مقر سلطة الانتخابات ويشدّد على أن الصندوق سيكون الفاصل..

«الغشّ في الانتخابـــات كان في عهد الجـــاهلية»

■ «يجب الالتزام بعدم ضياع أي صوت من أصوات المواطنين لتجاوز الممارسات السابقة»

أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على أن الصندوق سيكون الفاصل في الانتخابات التشريعية التي ستجرى، اليوم السبت، الموافق للثاني عشر جوان، في رسالة واضحة أراد أن يطمئن بها الناخبين من أجل الاقتراب من صناديق الاقتراع وأداء واجبهم الانتخابي في ظروف شفافة، بعيدة عن الغشّ السائد في عهد الجاهلية، على حد تعبيره.

وجاءت تصريحات الرئيس عبد المجيد تبون، خلال الزيارة التي قادته، مساء الخميس الفارط، إلى مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدعوة من رئيسها، أين عاين مركز تخزين البيانات «داتا سانتر»، وقدِمت له توضيحات حول ظروف وسير عملية التحضير للانتخابات التشريعية المقررة، اليوم السبت، حيث شدد الرئيس على الالتزام بعدم ضياع أي صوت من أصوات المواطنين لتجاوز الممارسات السابقة التي من شأنها المساس بثقة المواطن في مؤسساته، قائلا: «هذا الاستحقاق يعدّ فرصة أولى للشباب والمستضعفين ماديا، ليكونوا ممثلين عن الشعب، لا سيما في ظل استبعاد المال الفاسد وغير الفاسد من العملية الانتخابية»، وهو ما يجسّد – كما قال – «تحقيق تمثيل حقيقي للمواطن»، وهذا خلال حديثه مع رئيس السلطة، والذي وصف أعضاءه بأنهم صمّام الأمان في ضمان انتخابات نزيهة، موضحا في ذات السياق، بأن التحضيرات لهذه الانتخابات تتم بنزاهة وصرامة كبيرة على مستوى جميع الولايات، داعيا إلى احترام مضامين الدستور في الشق المتعلق بالاستحقاقات، معتبرا أن لكل صوت قيمته.

وبعد الانتخابات التشريعية، أعلن الرئيس تبون بأن الدور سيأتي على انتخابات المجالس البلدية والولائية، وهي المؤسسات القريبة من الحياة اليومية للمواطن.

وتحصي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أزيد من 24 مليون ناخب، مدعوين لاختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني لعهدة تاسعة، في استحقاق وطني بشعار «فجر التغيير»، سيجرى في ظروف صحية استثنائية.

وخصِص لهذا الغرض 13 ألف مركز اقتراع و 61543 مكتب اقتراع داخل الوطن، إلى جانب 357 مكتب اقتراع خارج الوطن، و139 مكتب متنقل، ويؤطّر هذه المراكز والمكاتب 589 ألف مؤطر، حسب معطيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وقد انطلقت، الأربعاء الماضي، عملية الاقتراع على مستوى المكاتب المتنقلة المنتشرة في المناطق المعزولة بولايات جنوب الوطن، ويتعلق الأمر بـ 34 مكتبا متنقلا التي يشملها إجراء التصويت بـ 72 ساعة قبل موعد الاقتراع، وتتوزع على مختلف المناطق المعزولة والحدودية.

وتشارك في الانتخابات التشريعية 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة لمترشحين أحرار.

حبيبة محمودي

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LE PRÉSIDENT DE L'ANIE, MOHAMED CHARFI

«S'ACQUITTER DU DEVOIR ÉLECTORAL DANS LA QUIÉTUDE»

RÉSULTATS DU SCRUTIN : UNE DÉCLARATION SUR LE PAYSAGE POLITIQUE DANS 4 OU 5 JOURS

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) veille à ce que toutes les conditions soient réunies pour permettre aux citoyens d'accomplir de s'acquitter de leur devoir électoral dans un climat de quiétude le jour du scrutin, pour lequel 1,2 milliard de bulletins de vote ont été imprimés, a affirmé jeudi dernier son président, Mohamed Charfi. «Il faut que les Algériens puissent voter là où ils se trouvent. C'est une véritable gageure, et nous avons accompli un formidable travail», a-t-il déclaré sur les ondes de la radio nationale, précisant que «1 milliard et 200 millions bulletins de vote ont été imprimés» en prévision de ce rendez-vous électoral.

Selon le président de l'ANIE, «au jour d'aujourd'hui, tous les bulletins ont été acheminés vers les bureaux de vote».

Evoquant l'encadrement du dispositif électoral, M. Charfi a fait savoir que leur nombre est de 600.000.

«Les personnes qui encadrent le dispositif électoral doivent répondre à des conditions morales, techniques et juridiques particulières. C'est dire que leur choix et la vérification de tous les facteurs est une opération très délicate», a-t-il fait remarquer.

Un total de 10.000 encadreurs de bureaux de vote qui seront chargés de former les autres membres ont bénéficié d'une formation lors de la première session tenue par visio-conférence.

M. Charfi a soutenu que l'instance qu'il préside a prouvé, lors de l'opération du traitement des dossiers de candidatures, qu'elle était «capable, à la fois, d'écarter toute tentation de quotas, et en même temps de combattre l'argent sale, tel que prévu par la loi dont les dispositions sont claires en incriminant la notoriété de fréquentation des milieux de l'argent sale».

Sur ce plan, M. Charfi a estimé que la Charte d'éthique des pratiques électorales signée par les représentants des partis politiques et des listes d'indépendants, au lancement de la campagne électorale, a donné ses fruits. «Le discours politique a évolué. Il y a du respect entre les candidats et aucun dérapage n'a été relevé», a-t-il soutenu, soulignant que l'ANIE «a suivi le discours politique pour le surveiller parce qu'il doit répondre aux exigences de la loi».

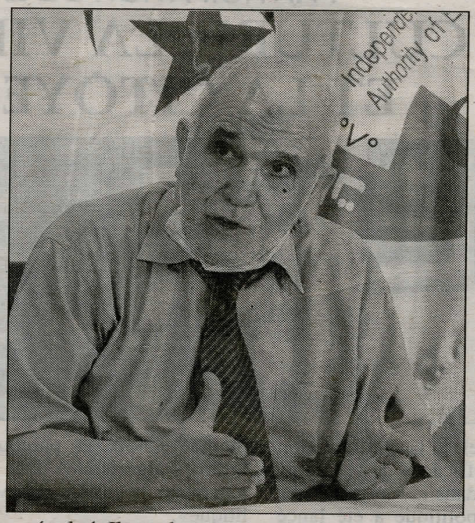

«Nous avons constaté une évolution très positive sortant de la logique de négociation à la logique de dialogue, ce qui ouvre une fenêtre sur les perspectives de construction d'un consensus national autour du projet de société qui doit réunir tous les Algériens par-delà les différences idéologiques, religieuses et ethniques», a-t-il ajouté. Le premier responsable de cette instance chargée de l'organisation des élections a évoqué, à l'occasion, le dispositif législatif qui encadre l'opération électorale, soulignant que des sanctions exemplaires sont prévues par la loi. Toutefois, il a tenu a précisé que «l'Etat n'est pas dans une perspective répressive». Pour le président de l'ANIE, «l'important est que ceux qui veulent voter ne trouvent pas d'obstacles matériels pour le faire».

Il a rappelé, à ce titre, que la loi a prévu une coordination entre son instance et les services compétents en ce qui concerne la sécurisation de l'opération électorale.

Le taux de participation au scrutin du 12 juin sera «plus important par rapport à celui enregistré lors du référendum» sur la révision de la Constitution, a estimé M. Charfi, expliquant son optimisme par «l'engouement constaté pour les candidatures» aux législatives anticipées.

Interrogé sur le délai pour l'annonce, par son instance, des résultats du scrutin, le président de l'ANIE a souligné qu'«une déclaration concernant le paysage politique pourrait être faite au bout de 4 à 5 jours».

Selon M. Charfi, le mode de comptage des voix est plus complexe avec le nouveau mode de scrutin retenu dans la nouvelle loi portant régime électoral.

«Cela ne peut pas se faire en 24 heures. On ne peut pas avoir les résultats ni le lendemain ni le surlendemain», a-t-il prévenu. Dans le même ordre d'idées, le premier responsable de l'organisation des élections a affirmé que la meilleure garantie de transparence du scrutin du 12 juin reste le contrôle exercé par la société, les partis politiques, et les indépendants dont des représentants seront présents dans tous les bureaux de vote.

Mieux encore, pour la première fois, des représentants de partis politiques et de listes des indépendants seront présents, dans les commissions de wilayas pour assister au contrôle ultime qui permettra d'arrêter la liste des membres du Parlement, a-t-il fait savoir, précisant que ces représentants «recevront, en plus, des copies des PV de dépouillement au niveau des bureaux de vote, et des copies de PV de centralisation au niveau des commissions communales et de wilaya».

Le président de l'ANIE s'est félicité, en outre, de la forte présence des jeunes et des femmes sur les listes de candidature.

Il a souligné, à ce propos, que les moins de 40 ans représentent au moins 65 % des candidats aux législatives anticipées, et que son instance a dénombré 309 listes dont les candidats sont à 100% universitaires et une liste 100% femmes.

Le Soir

À LA VEILLE DES ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

Le pronostic du président de l'Anie

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, prédit un taux de participation aux élections législatives supérieur à celui enregistré lors du référendum de la révision constitutionnelle précédent, à savoir un taux de 23,7%.

Ahmed Kessi - Alger (Le Soir) - «La multiplication des candidatures est un signe d'engouement le jour du scrutin. Cela n'est pas totalement sans effet sur la perception de l'opinion publique du futur Parlement», a estimé le président de l'Anie, invité de la radio nationale. Le taux de participation étant l'enjeu majeur du scrutin des législatives, Charfi a indiqué que l'Anie et les services de sécurité ont la responsabilité combinée d'«assurer le bon déroulement du scrutin et de permettre au citoyen d'accomplir l'acte de vote». Et d'insister : «L'État ne tolérera pas qu'on empêche le citoyen d'accomplir l'acte électoral», en avertissant contre toute tentative de fraude.

Par ailleurs, Mohamed Charfi a affirmé que tout est fin prêt pour le bon déroulement de l'opération électorale. Les dispositions logistiques ont été mises en place pour réussir ce rendez-vous important

Les axes les plus importants des dispositions logistiques mises en œuvre sont : «l'encadrement du dispositif électoral, dont le personnel, estimé à 600 000 membres, doit répondre à des critères bien définis», expliquant que ladite opération est délicate ; il ajoute : «Grâce au fichier numérique national et au croisement d'informations, on a pu débusquer des candidats-encadreurs qui étaient au nombre de 700. Tout comme on a enregistré des encadreurs dans des comités de candidats. Leur nombre s'élève à 1 000 sur les 600 000 cadres. Les débusquer n'était pas évident.» Puis, ajoute-t-il, vient l'axe de la «fabrication des documents électoraux, leur acheminement aux quatre coins du pays-continent qu'est l'Algérie, 1,2 milliard de documents».

Interrogé sur la fiabilité du système mis en place pour qu'il n'y ait pas de manœuvre de dérapage, l'invité de la radio Chaîne 3 a estimé que «l'équipe d'ingénieurs mobilisée fait de son mieux pour que la possibilité d'écart soit réduite au grand maximum». Pour preuve, rappelle-t-il, «la détection des 700 cas est une garantie, une preuve que le tamis est serré», tout en assurant qu'aucun système n'est infaillible.

La crédibilité du scrutin est un gage important dans le contexte actuel, celui du renouveau institutionnel, les lois adoptées,...

À propos des lois et des mesures prises pour assurer la crédibilité du scrutin, Charfi indique que «le mode du scrutin a été conçu de manière originale, à partir d'un système existant déjà, mais adapté», en notant de manière claire que «l'argent sale et la fraude sont deux conditions réunies de manière intrinsèque dans la loi électorale».

«Nous avons veillé à ce que les prédispositions soient respectées. La crédibilité vient d'abord de l'élimination des taches noires qui caractérisaient jusque-là le scrutin : la politique des quotas et l'argent sale», relève-t-il.

Le président de l'Anie prévient que la publication des résultats détaillés du scrutin prendra plus de temps que les fois précédentes.

«Si les taux de participation seront connus aussitôt, la proclamation des résultats se fera en deux phases. Une première déclaration portera sur le paysage politique du futur Parlement (les partis et les indépendant qui y siègeront) et la seconde étape sera consacrée au pointage de chaque bulletin et chaque candidat», conclut-il.

A. K.

الشروق

وزارة الداخلية تحيلها إلى سلطة شرفي

12 تقريرا عبر 8 ولايات حول نزاهة الانتخابات

المال الفاسد والمتابعات القضائية والضرائب أهم التجاوزات

نوارى باشوش

رفعت مصالح الأمن الوطني 12 تقريرا عبر 8 ولايات حول محاولة المساس بنزاهة وحسن سير الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها اليوم 12 جوان، من طرف الأحزاب والقوائم الحرة وكذا عدد من الجمعيات، حيث تم تحويلها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية مباشرة إلى السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات.

وفي التفاصيل التي بحوزة "الشروق"، فإن مصالح الأمن الوطني ممثلة في فرق الشرطة القضائية، وإثر تلقيها شكاوى ومعلومات مؤكدة، وبعد عملية التحري والتحقيق، تمكنت من تحرير 12 تقريرا عبر 8 ولايات وفي مقدمتها الجزائر العاصمة، بخصوص التجاوزات التي من شأنها المساس بنزاهة وشفافية تشريعيات 2021 وتم ارتكابها من طرف الأحزاب والقوائم الحرة وعدد من الجمعيات المدنية.

وحسب مصادر "الشروق"، فإن التجاوزات التي تم تسجيلها للتمكن من الوصول إلى الغرفة السفلى للبرلمان، تراوحت بين "المال الفاسد"، و«الرشاوى"، واستغلال بعض الجمعيات، ملفات المعوزين للتوقيع على استمارات الترشح، إلى جانب وجود أشخاص ترشحوا في القوائم الانتخابية بالرغم من أنهم مسبوقون أو متابعون قضائيا، أو لديهم ديون على مستوى مصالح الضرائب ولم يقدموا وثيقة تثبت جدولة الديون الضريبية، كدليل على حسن النية.

كما أسفرت تحقيقات مصالح الشرطة القضائية للأمن الوطني عن قيام بعض الأحزاب بترشيح رجال أعمال ومال "مشبوهين" عبر العديد من الولايات، خاصة الداخلية منها على غرار برج بوعريريج وسطيف، فيما سجلت ذات الجهات الأمنية بولاية البويرة استغلال بعض الجمعيات، ملفات المعوزين للتوقيع على استمارات الترشح للانتخابات التشريعية، حيث وجهت لهؤلاء تهمة التزوير واستعمال المزور في انتظار ما تكشف عنه المحاكمة القضائية لهؤلاء. ورفعت المديرية العامة للأمن الوطني التقارير إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتي بدورها حولتها إلى السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث قامت بالإجراءات اللازمة حسب ما يخولها القانون، ووفقا لتعليمات رئيس الجمهورية الذي شدّد في أكثر من مرة سواء في خطاباته أو برنامجه الرئاسي على أن مسألة تطهير الساحة السياسية من المال الفاسد، كما أعطى تعليماته خلال آخر اجتماع للمجلس الأعلى للأمن، لمسؤولي الأسلاك الأمنية، بضرورة التصدي بقوة بحزم لمحاولات المال الفاسد العودة والتموقع مجددا عبر ضمان مقاعد في البرلمان القادم.

الفجر
يومية إخبارية وطنية

أزيد من 24 مليون ناخب يختارون ممثليهم من بين 1483 قائمة انتخابية

تفتح مراكز الاقتراع أبوابها اليوم السبت لاستقبال أزيد من 24 مليون ناخب، مدعوين لاختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني لعهدة تاسعة، في استحقاق وطني بشعار "فجر التغيير".

وتم لهذا الغرض، تخصيص 13 ألف مركز اقتراع و61.543 مكتب اقتراع داخل الوطن، إلى جانب 357 مكتب اقتراع خارج الوطن، بالإضافة إلى 139 مكتبا متنقلا، ويؤطر هذه المراكز والمكاتب 589 ألف مؤطر -حسب معطيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وفي إطار هذا الاستحقاق الوطني، انطلقت يوم الأربعاء الماضي عملية الاقتراع على مستوى المكاتب المتنقلة المنتشرة بالمناطق المعزولة بولايات جنوب الوطن.

ويتعلق الأمر بـ 34 مكتبا متنقلا التي يشملها إجراء التصويت بـ 72 ساعة قبل موعد الاقتراع وتتوزع على مختلف المناطق المعزولة والحدودية بولايات ورقلة (6 مكاتب) وتندوف (9) وتمنراست (3) وإيليزي (5) وجانت (9) وعين قزام (2)، بهدف تمكين نحو 33.890 مسجلا في القوائم الانتخابية من أداء واجبهم الانتخابي في أحسن الظروف.

وتشارك في الانتخابات التشريعية 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة لمترشحين أحرار.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد استدعى الهيئة الناخبة لهذا الموعد الانتخابي في 11 مارس الماضي من خلال مرسوم رئاسي صدر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي، ليتم بعدها الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية منتصف شهر مارس وتختتم العملية يوم 23 من نفس الشهر. كما وقع السيد تبون بذات المناسبة، أمرا يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وجاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية، يوم 18 فبراير الفارط، في خطاب للأمة، عن حل المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، من شأنها أن تعزز "مسيرة التجديد الوطني المبنية على قيم المصارحة والثقة والشفافية ومحاربة الفساد بكل أشكاله" -مثلما أكده الرئيس تبون في رسالة له بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المصادف لـ 8 ماي، أعرب فيها عن ثقته بأن الجزائريين "تحدوهم الإرادة والوعي لتثبيت أسس الاختيار الديمقراطي الحر الكفيل بإرساء دولة المؤسسات والحق والقانون وبناء الجزائر السيدة القوية التي يحلم بها الشهداء والمجاهدون".

وفي ذات السياق، ترأس السيد تبون، يوم الثلاثاء الماضي، اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن خصص لتقييم التحضيرات المتعلقة بالانتخابات التشريعية، أسدى خلاله تعليمات لوزير الداخلية ومسؤولي الأجهزة الأمنية، لضمان تأمين العملية الانتخابية لا سيما مكاتب الاقتراع، وأكد أن "كل الضمانات الدستورية والقانونية والتنظيمية كفيلة بحماية الإرادة الشعبية ونزاهة العملية الانتخابية تجسيدا لأحكام المادتين 7 و8 من الدستور".

ولإنجاح هذا الاستحقاق الوطني "الهام"، الذي سيشهد تطبيق بروتوكول صحي خاص أعدته السلطة المستقلة للانتخابات تطبيقا لتدابير الحد من انتشار فيروس كوفيد- 19، تجندت مختلف مؤسسات الدولة لضمان السير الحسن للعملية الانتخابية.

وبهذا الصدد، قال رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، خلال زيارة عمل قادته يوم الاثنين الماضي إلى الناحية العسكرية الأولى بالبليدة، أنه "من أجل تأمين وضمان السير الحسن لهذا الاستحقاق الوطني الهام والسماح للمواطنين بالتعبير عن أصواتهم في جو من السكينة والطمأنينة والاستقرار، فإن كافة القيادات مطالبة بالتطبيق الصارم للتعليمات والتوجيهات الصادرة عن القيادة العليا في هذا الشأن والسهر على إفشال أي مخطط أو عمل، قد يستهدف التشويش على هذه الانتخابات أو التأثير على مجرياتها".

ومن جهته، أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش على المسؤولية "التاريخية" الملقاة على هيئته في "السهر على صحة أول عملية انتخابية في ظل دستور الجزائر الجديدة ونظام الانتخابات الجديد".

وبدوره، أوضح وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر، أن الاقتراع "ينبغي أن يتم في جو من الهدوء حتى يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم الذي يكفله لهم الدستور، بكل حرية"، معتبرا أنه "يجب معاقبة جزائيا وبأقسى طريقة كل عمل يرمي إلى منع المواطنين من ممارسة حق أساسي وهو الفعل الانتخابي".

وكشف بذات الصدد، أن هذا الموعد الانتخابي سيجري بحضور وسائل الإعلام الأجنبية التي تم قبول "90 بالمائة من طلبات الاعتماد" الخاصة بها، مع "إقصاء ثلاثة أو أربعة أجهزة إعلامية لا مكان لها في بلدنا، لأنها ساندت بطريقة مغرضة بعض الحركات الممنوعة" حسب الوزير.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Couverture médiatique des législatives d'aujourd'hui

L. A.

Le CIP œuvre avec l'ANIE à fournir toutes les informations nécessaires

Le chargé de l'information et de la communication au Centre international de presse (CIP), Raouf Mammeri, a assuré, avant-hier jeudi que toutes les conditions sont réunies pour la couverture médiatique des élections législatives d'aujourd'hui samedi.

Raouf Mammeri :»Le CIP a mobilisé toutes les ressources humaines et matérielles, en les mettant à la disposition des journalistes représentant les médias nationaux et étrangers accrédités en Algérie». (Photo : D.R)

«Le CIP qui recèle une longue expérience en matière de gestion des grands évènements et manifestations que connaît l'Algérie, œuvre, en coordination avec l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), à fournir au profit des journalistes toutes les informations nécessaires, y compris la diffusion en direct des résultats du vote ainsi que les conférences de presse», a-t-il indiqué.

Le centre, a poursuivi Raouf Mammeri, s'attèle à fournir toutes les ressources humaines et le matériel technique au profit des journalistes algériens et étrangers accrédités, afin de faciliter leur mission en matière de couverture médiatique de cette élection.

«Le CIP a mobilisé toutes les ressources humaines et matérielles, en les mettant à la disposition des journalistes représentant les médias nationaux et étrangers accrédités en Algérie, à l'effet de leur faciliter leurs missions et leur permettre d'assurer la couverture de ce rendez-vous électoral», a ajouté le chargé de l'information et de la communication au niveau du CIP. Evoquant les préparatifs, lancés le 8 juin en cours, Raouf Mammeri a fait état de l'aménagement et l'équipement d'un pavillon au niveau du Centre international des conférences (CIC) en matériel technique nécessaire en vue de permettre au journaliste d'assurer la couverture globale de l'événement, tout en chargeant une équipe de veiller à l'organisation et à l'encadrement de l'opération.

«Toutes les mesures ont été prises en vue d'assurer le respect du protocole sanitaire», a-t-il observé.

De son côté, la responsable technique au CIP, Fatma Zahra Kouirat a fait cas de l'équipement de ce pavillon en ordinateurs, 20, tous connectés à Internet à haut débit, afin de permettre aux journalistes étrangers d'assurer une couverture médiatique en temps réel, en sus d'un studio pour les médias audiovisuels, doté de caméras et du matériel du son.

«Afin d'assurer une couverture globale de l'opération électorale, le CIP œuvre, en coordination avec l'ANIE, à fournir au profit des journalistes les informations nécessaires, y compris la diffusion en direct des résultats du vote ainsi que les conférences de presse», a assuré Fatma Zohra Kouirat.

Pour sa part, le ministre de la Communication, porte-parole du Gouvernement, Ammar Belhimer avait assuré que pour ce rendez-vous électoral, 90 % des demandes d'accréditations ont été acceptées.

«Il y a eu très peu de cas de rejet», avait-il indiqué dans une interview accordée à un quotidien national. Citant, notamment, trois ou quatre organes exclus parce qu'ils n'ont pas leur place dans notre pays pour avoir soutenu, de manière subversive, certains mouvements interdits.

Selon les derniers chiffres de l'ANIE), le corps électoral pour ce scrutin législatif s'élève, après examen des recours, à 24.425.187 personnes dont 23.522.322 à l'intérieur du pays, et 902.865 électeurs issus de la communauté nationale à l'étranger.

Alors que les 407 sièges à pourvoir sont répartis sur un total de 58 circonscriptions électorales (contre 48 auparavant), après la promotion en début d'année de dix circonscriptions administratives en nouvelles wilayas, en plus des 4 zones pour le vote de la communauté nationale établie à l'étranger.

Rabah Mokhtari

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ABDELMADJID TEBBOUNE

«L'ère des quotas est révolue»

POUR la première fois, les législatives offrent l'opportunité aux jeunes et aux candidats aux finances limitées, de représenter le peuple.

SMAIL ROUHA

Abdelmadjid Tebboune

Les élections législatives d'aujourd'hui seront « intègres » et « transparentes ». Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, l'assure et l'assume. Une réussite à laquelle il tient, coûte que coûte, tant ces élections constituent la seconde étape de sa feuille de route après le référendum du 1er novembre ayant porté sur le projet d'amendement de la Constitution. Lors d'une visite, effectuée jeudi, au siège de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), à l'invitation de son président, Mohamed Charfi, le chef de l'Etat a affirmé que « le 12 juin, le citoyen sera souverain dans le choix de ses représentants à la prochaine Assemblée populaire nationale », réitérant ainsi son engagement quant à la régularité et à la transparence de ce scrutin que manqueront les partis de la mouvance démocratique. « « Quel que soit le taux de participation aux élections, nous exigeons qu'elles soient intègres, transparentes et fassent ressortir celui qui mérite la confiance du peuple », avait déclaré le président Tebboune lors d'une rencontre périodique avec des responsables de médias nationaux, formulant le vœu de voir un taux de participation «élevé», variant entre «les 40 et 50%, à l'image des taux réalisés à l'échelle mondiale. Aussi, a-t-il invité le peuple algérien à «prendre conscience» du projet d'édification d'une «Algérie nouvelle dont le peuple est le socle de par ses choix». Pour Abdelmadjid Tebboune, seule l'« urne » décidera. « Les urnes trancheront et conforteront le choix du peuple », a affirmé le président de la République rappelant que « l'ère des quotas est révolue, maintenant que les lois régissant le processus électoral sont respectées, conformément à la Constitution et à la nouvelle loi organique sur les élections, et ce pour asseoir une nouvelle ère en Algérie conformément aux engagements ». Sur place, le chef de l'Etat a donné des directives à l'effet de « veiller à la protection des voix des Algériens, et opérer la rupture avec les anciennes pratiques, de nature à entamer la confiance du citoyen en ses institutions ». Sur sa lancée, Abdelmadjid Tebboune a révélé que cette échéance « offre, pour la première fois, l'opportunité aux jeunes et aux candidats aux finances limitées, de représenter le peuple » notamment après que « le processus électoral a été mis à l'abri de l'argent, sale ou pas, ce qui garantit une véritable représentation du citoyen ». Quant aux appréhensions au sujet de la fraude exprimées par certaines parties, le président de la République avait indiqué que « tout le monde est sur le même pied d'égalité et que l'ère des quotas est révolue ». «Nous voulons une réelle représentation de la scène politique», avait-t-il ajouté lors de la même rencontre périodique, avant de noter que la composante de la future Assemblée populaire nationale sera à «la mesure de la scène politique», réfutant toute volonté d'intervention de sa part à ce sujet. «Si nous voulions une Assemblée sur mesure, nous aurions misé sur un parti donné», avait-il affirmé à ce sujet. S'adressant, jeudi, aux responsables de la salle des opérations de l'Autorité, le premier magistrat du pays dira : « Vous êtes les garants de la confiance que placera le citoyen en ses institutions à l'avenir ». Selon Abdelmadjid Tebboune, les élections législatives d'aujourd'hui ne sont que « la première étape du renouvellement de l'Institution législative », qui « sera suivi des élections des Assemblées communales et de wilaya, des instances très proches du citoyen ». La convocation du corps électoral devrait intervenir en septembre prochain » a révélé, dans un entretien au journal *Horizons*, le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement.

S.R.